قرار مجلس الأمن 1907 ضد اريتريا

حيثياته وخلفياته وإشكاليته وأبعاده

بقلم: د.احمد حسن دحلي

الفصل الأول ـ الحلقة الثانية

بعد عرض تفاصيل حيثيات قرار مجلس الأمن رقم 1907، واستعراض ابرز مفاصله المحورية وخلفيته التاريخية والسياسية، باعتباره يدرج في سياق إستراتيجية تهدف الى إجبار اريتريا على الإذعان والرضوخ وقبول الإملاءات السياسية والاقتصادية وان تتحول إلى مجرد بيدق في لعبة الشطرنج الأمريكية في منطقة القرن الإفريقي وفي حوض البحر الأحمر، على غرار بعض الدول هنا وهناك والتي لا حول لها ولا قوة، والتي توظف في زعزعة امن واستقرار عموم المنطقة بافتعال صراعات وهمية أو بالإقدام على غزو دول مجاورة، ضاربة عرض الحائط بكل القيم والمواثيق الوطنية والإقليمية والقارية والدولية. وفي هذا الصدد، تعتبر واشنطن النظام الأثيوبي نموذجا يجب ان يعمم في المنطقة بالتهديد والترهيب والترعيب والترغيب ، وان اقتضى الأمر بالحديد والنار، هذا إذا لم يسلم به طوعا واستسلاما، كما حدث في العراق وأفغانستان والصومال، نقدم في هذه الحلقة ملاحظات على تقرير " فريق الرصد " والرد على اتهامات مجلس الأمن.

ملاحظات على تقارير " فريق رصد الصومال وارتريا "

أولا: إن قرار مجلس الأمن رقم 1907 اتخذ على ضوء تقرير رفعه " فريق الرصد " للصومال والذي قام في 24 ابريل 1992 بموجب قرار مجلس الأمن رقم 751. [21]

ثانيا: بناء على تقرير رفعه رئيس " فريق الرصد " السيد دومينساني شادراك كومالو الى مجلس الأمن في 24 ابريل 2008، فان مقر " فريق الرصد" يوجد في نيروبي بكينيا، وإنه قد " زار كل من الدنمارك وأثيوبيا وفرنسا والصومال وأوغندا والإمارات العربية المتحدة والمملكة المتحدة وايرلندا الشمالية واليمن " [22] والغريب في الأمر انه لم يقم بزيارة اريتريا التي يوجه إليها تهمه الأساسية، وهذا ما يتناقض وبشكل صارخ وفادح مع المنهجية التي وضعها لجمع المعلومات قبل الوصول الي أية خلاصة.

ثالثا: يقوم منهج عمل " فريق الرصد " كما ورد في تقريره المقدم الى مجلس الأمن في 24 ابريل 2008 على " جمع المعلومات من مصادر متعددة، ومن مصادر أولية وشبه أولية، ويقوم من التحقق من المعلومات التي يحصل عليها بصورة مستمرة، ويقيم معلوماته بشكل جماعي، ويبحث وباستمرار عن وثائق تدعم المعلومات التي جمعها. " وبحكم إنه لم يكلف نفسه عناء الذهاب الى اريتريا والحصول على معلومات قبل رفع تقريره الأخير الى مجلس الأمن قبل اتخاذه القرار رقم 1907 ضد اريتريا، فـ " فريق الرصد " لم ينهض بمصداقية وحيادية وأمانة بواجبه حيال مجلس الأمن ذاته.

رابعا: وفي تقرير مطول ومفصل يقع في 80 صفحة لـ " فريق الرصد " رفعه رئيسه ناصر عبد العزيز الناصر في 21 نوفمبر 2006 الى مجلس الأمن، جاء في الفقرة 37، " أرسلت اريتريا 2000 عسكريا الى الصومال، وذهب 500 منهم الى بلديقول و500 الى هيلوين و500 الى شبيلي الأسفل، في حين رابط 500 منهم في مقديشو وتحديدا في فيلا بيدوا مقر أكاديمية الشرطة السابق." [23] ولم يقدم أي دليل مادي يثبت ذلك، ولكن ما حدث هو العكس، عندما كشفت وسائل الإعلام الدولية في الصومال خطأ معلومات " فريق الرصد " والذي اضطر على سحب تهمته الباطلة من تقاريره اللاحقة من دون تقديم أي اعتذار رسمي لدولة إريتريا مباشرة أو عبر مجلس الأمن الدولي الذي لم يشر إلى أي تواجد عسكري إريتري في الصومال في القرار 1907 الذي أصدره ضد إريتريا.

خامسا: ورد في الفقرة 38 من نفس تقرير " فريق الرصد " السابق الذكر بان " في 26 أغسطس 2006 نقلت إريتريا جوا شحنة أسلحة إلى مطار مقديشو الدولي ." ولم يقدم للمرة الثانية أي وثيقة تؤكد مزاعمه، قبل أن يكره للمرة الثانية أيضا على إسقاط هذه التهمة الثانية أيضا من تقاريره اللاحقة، ولم ينوه إليها مجلس الأمن في قراره رقم 1907 الذي اتخذه ضد إريتريا.

سادسا: رفع " فريق الرصد " في 17 يوليو2007 تقريرا إلى مجلس الأمن ورد فيه:
1 ـ الغزو الأثيوبي للصومال في ديسمبر 2006، واستخدام القوات الأثيوبية للقنابل الفسفورية البيضاء المحرمة دوليا في ضواحي مقديشو.

2 ـ قيام القوات الجوية الأمريكية بانتهاك السيادية الصومالية بقصفها لمناطق صومالية وقيامها بعملية الاغتيالات لعناصر تصفها بـ " إرهابية ".
3 ـ اتهام اريتريا بإرسال الأسلحة الى " حركة الشباب المجاهدين ".
فجاء في الصفحة التاسعة من التقرير، وتحديدا في الفقرة ـ أ ـ " أدخلت أثيوبيا أسلحتها ووحداتها الخاصة في الصومال. كانت اريتريا مصدر تزويد الشباب الأساسي بالأسلحة. قامت الولايات المتحدة الأمريكية بعمل عسكري في الصومال." [24] ورد في نفس التقرير " لجأت القوات المسلحة الأثيوبية الى استخدام القنابل الفسفورية البيضاء في منطقة شيركول بمقديشو." [25] ولم يتخذ مجلس الأمن أي إجراء ضد الولايات المتحدة الأمريكية وضد أثيوبيا، ولكنه وبالقابل لم يتردد برهة في اتخاذه قراره رقم 1907 الباطل ضد دولة ارتريا.

سابعا: و آخر مفاجأة " فريق الرصد " وليس الأخيرة بطبيعة الحال، أتت في تقرير رفعه الى مجلس الأمن في 10 مارس 2010، والذي قال في وبالحرف الواحد:
1 ـ " يبقى اليمن سوق أسلحة الأساسية للصومال، وان أثيوبيا هي الدولة الأساسية التي تزود الصومال بالأسلحة والذخيرة وتقوم بالتدريب العسكري. ولقد تراجع دور اريتريا الدعم سياسيا وماليا للمعارضة المسلحة عما كان عليه في السنوات المنصرمة." [26]
2 ـ " لقد باتت حركة الشباب، وبحكم الضرورة، تعتمد على نفسها، بينما تعتمد الحكومة الفيدرالية الانتقالية على الدعم الخارجي وعلى قوات الاتحاد الأفريقي... وبالرغم من تمتع قوات امن الحكومة بتدريب ومساعدات خارجية فإنها لا تظل غير فعالة وغير منظمة وفاسدة ومؤلفة من خليط مليشيات مستقلة موالية لكبار المسئولين في الحكومة والجيش التي تستغل تجارة الحرب وتقاوم عملية الانخراط تحت قيادة واحدة ." [27]
3 ـ " ما زالت الحكومة الفيدرالية الانتقالية تشكل الثغرة الكبيرة التي يتدفق من خلالها الأسلحة والذخيرة والمعدات والمهارات الى المجموعات المعارضة." ويضيف التقرير " تعتبر الحكومة الفيدرالية الانتقالية مصدر أسلحة وذخيرة الأكثر أهمية لمعارضيها مقارنة بالدعم الخارجي." [28]

جملة هذه المعطيات لتقارير " لفريق الرصد " للصومال تؤكد:ـ
أولا: إنه لم يلتزم بالمنهجية الذي حددها بنفسه لنفسه، وإنه يفتقر للمصداقية والموضوعية والحيادية المطلوبة.
ثانيا: لم يعد هناك ثمة أي مجال للتردد أو الشك بان " فريق الرصد " نقل الى مجلس الأمن تقارير مغلوطة عن اريتريا واصدر على ضوئها وبصورة متهافتة قراره الباطل رقم 1907.، ولسان حاله يقول: عنزة ولو طارت .
ثالثا: تتدفق الأسلحة إلى الصومال من اليمن وأثيوبيا وليس من اريتريا.
رابعا: تعتبر الحكومة الفيدرالية الانتقالية أهم مصدر أسلحة لفصائل المعارضة المسلحة على ضوء ما جاء في تقارير " فريق الرصد ".

رد على اتهامات مجلس الأمن التعسفية

أولا : زعم مجلس الأمن " تقدم اريتريا دعما سياسيا وماليا ولوجستيا لجماعات مسلحة تعمل لتقويض السلام والمصالحة في الصومال والاستقرار في المنطقة. " ولكن وفي حقيقة الأمر:
1 ـ اريتريا لا تقدم دعما سياسيا لجماعات مسلحة بعينها، بقدر ما تساند كل القوى الوطنية الصومالية بما فيها فئة المثقفين وممثلي المجتمع المدني، وصولا إلى إجماع صومالي حول مشروع وطني، ينتشل البلاد من الأزمة الطاحنة التي تهدد وجوده على الخريطة السياسية ككيان. وان مؤتمر اسمرا الذي عقد في 6 سبتمبر 2007 وشاركت فيه عدد من القوى الصومالية بكل أطيافها السياسية لخير برهان على ذلك. وهذه ليست تهمة حتى تنفيها اريتريا إنما هو شرف كانت ومازالت وستظل تدعيه ، لكونه حق من حقوقها السياسية والقانونية والأخلاقية، وواجب تاريخي حيال الشعب الصومالي الشقيق الذي تكالبت عليه صروف الدهر وشرور البشر. ولا تخشى إريتريا لومة لائم في موقفها السياسي من القضية الصومالية العلني والصريح ، على خلاف مؤامرات المتآمرين على وحدة الصومال وسيادته أمام الكاميرات أو خلف الكواليس.
وتجدر الملاحظة في هذا الصدد إلي:
1 ـ 1 ـ إن " حركة الشباب المجاهدين " لم تشارك في مؤتمر اسمرا وحسب، بل إنها أصدرت بيانا في 7 سبتمبر 2007 جاء فيه " لأول مرة وتحت شعار الوحدة الوطنية وتوحيد المعارضة الصومالية يجتمع في اسمرا أطراف علمانية وأخرى إسلامية تحت سقف واحد، لتصبح محاولة جديدة توحد فرقاء العقيدة والهدف في نظام واحد، وعلى علم المجتمع الدولي، بل وبمباركة من " العم سام ". يسير المؤتمر على خطى مؤتمرات المصالحة الصومالية السابقة بعيدا عن نهج مجلس المحاكم الإسلامية من حيث الشكل والمضمون... وهذه مخاطرة بالعمل الإسلامي كله، وفخ نصب للحيلولة دون قيام دولة إسلامية، وقد تكرر هذا الأسلوب في إفشال مشروع الجبهات الجهادية الناجحة عسكريا." (29)
1 ـ 2 ـ وفي عشرين نوفمبر 2009 نشرت مجلة " افريكا كونفيدنشيل " مقالا تحت عنوان " الشباب تستهدف ارتريا " مستندة على تصريح للنطاق باسم " حركة الشباب " الصومالية ، سلطان محمد علاء محمد اعلن فيه " إضافة ارتريا إلى قائمة الدول التي تستهدفها حركته." (30)
2 ـ هل لاريتريا أموال فائضة حتى تقدمها للفصائل الصومالية؟ ودعنا نسلم جدلا بان دولة اريتريا تملك أموالا طائلة يمكنها أن تقدمها متى ما أرادت ولمن شاءت ، فلماذا لم يقدم مجلس الأمن أي دليل مادي ملموس على التهمة التي وجهها إلى اريتريا؟. والسؤال الكبير الذي يطرح نفسه بإلحاح هو كيف يمكن لمجلس الأمن الدولي بطوله وعرضه أن يوجه تهمة خطيرة ضد دولة عضو في الأمم المتحدة وملتزمة بميثاقه بلا دليل ثابت، ويبني على تهمته غير الأكيدة أو المؤكدة قرار فرض عقوبات كبيرة وجائرة ؟!
3 ـ زعم مجلس الأمن إن إريتريا قدمت أيضا دعما لوجستيا لجماعات صومالية مسلحة ولم يقدم أي وثيقة تدعم ادعاءه، وذلك لأنه لا يملك أي وثيقة، بحكم إن الوثيقة لا توجد أساسا إلا في مخلية الذين حبكوا التهمة الباطلة حبكا من العدم، قبل أن تعتمد من قبل مجلس الأمن كحقيقة ثابتة وموثقة لا يأتيها الباطل من بين يديها أو من خلفها.
4 ـ كيف يمكن لمجلس الأمن أن يؤكد جازما ومن دون أي تأني أو أدنى تحري بان الجماعات المسلحة الصومالية تعمل لتقويض السلام والمصالحة في الصومال والاستقرار في المنطقة. الوضع الصومالي معقد إلى ابعد الحدود ، ويعلم كل من يتابع أحداث الصومال

منذ سقوط نظام الجنرال محمد سياد بري في عام 1991 اختلاط الأمور وتداخلها وتشابكها، فانتهزت الإدارة الأمريكية هذا الوضع الصومالي المأساوي لدعم أمراء الحرب واعتمدت أثيوبيا سياسة تمزيق الصومال على هيئة" لاندات " أو كنتونات لقطع الطريق في وجه أي مشروع وحدوي صومالي كما سيتم توضيح ذلك بشكل موسع ومفصل لاحقا. فإذا كان الوضع الصومالي على هذه الصورة، كيف يستطيع مجلس الأمن موضوعيا أن يطلق تهمة كيفما أتى على مجاميع دون أخرى. والمدهش حقا، ان مجلس الأمن لم يتورع في اتهام ما اسمها " المجاميع الصومالية المسلحة " بالعمل لتقويض منطقة القرن الأفريقي، متناسيا التأمل ولو للحظة خاطفة، بان ما هو عاجز على إحكام قبضته في جزء من الصومال، فهو وبطبيعة الحال اعجز من أن يتمدد ويقوض استقرار عموم منطقة القرن الأفريقي، أليس هذا هو عين المنطق؟!

ولكن يبدو إن مجلس الأمن تبنى أو يتبنى أكثر فأكثر منطق اللامنطق أو بالأحرى المنطق المفروض عليه من قبل الإدارة الأمريكية وحلفائها والدول المستسلمة لعنفوان وشهوة جاذبيتها.

ثانيا : يتهم مجلس الأمن اريتريا برفضها لاتفاق جيبوتي المبرم في 9 يونيو 2008 والذي بمقتضاه تولى شيخ شريف شيخ احمد رئاسة " الحكومة الفيدرالية الانتقالية " في بعض أحياء العاصمة مقديشو، مشيرا إلى رسالة مندوب اريتريا الدائم لدى الأمم المتحدة الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن في 19 مايو 2009 .

1 ـ اريتريا مثلها مثل اي دولة في العالم من حقها السيادي أن تعترف بمن تريد وان تحجب اعترافها بمن لا تريد، فهي ليست مجبرة على الاعتراف سواء بحكومة الرئيس شيخ شريف أو غيره. وهذا لا تشكل سابقة، لان إريتريا لم تعترف بالحكومة الفيدرالية الانتقالية السابقة التي ترأسها عبد الله يوسف. وعدم الاعتراف بحكومة أو بلد ما لا يشكل في حد ذاته خرقا لميثاق الأمم المتحدة ولا للقانون الدولي، ولا يعتبر إثما أو جريمة . ففي العالم حالات عديدة لدول يعترف بها البعض ويرفض البعض الآخر الإقرار بها، مثل إسرائيل وكوسوفو وابخازيا واوسيتيا الجنوبية ...الخ، وان اريتريا لا تشكل استثناء. والسؤال الذي يطرح ذاته على مجلس الأمن هو لماذا يريد أن يعاقب اريتريا لأنها لم تعترف بسلطة الرئيس شيخ شريف، في الوقت يتغاضى فيه عن عدم اعترف دول أخرى ليس بحكومات ما، وإنما بدول قديمة وجديدة؟ سؤال وقف أمامه مجلس الأمن نفسه عاجزا ومشلولا. قد يقول البعض إنها سياسة الكيل بمكيالين الضالع والغارق فيها مجلس الأمن، وهى سياسة ليست وليدة الساعة، بقدر ما هي ولدت منذ ميلاد مجلس الأمن عقب نهاية الحرب الكونية الثانية، حيث يوجد شبه اتفق ضمني بين الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن [أمريكا وروسيا وبريطانيا وفرنسا والصين] والتي تستخدم حق الفيتو للحيلولة دون مرور قرار ما يتعارض أو يمس من قريب أو بعيد مصالحها الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية المباشرة وغير المباشرة طورا، وقد لا يتم اللجوء الى ذلك الحق المحتكر من باب " شيلني اشيلك" تارة. وقرار مجلس الأمن الأخير ضد اريتريا يدرج ضمن الترتيبات الكلاسيكية الأخيرة بين تلك الدول الضالعة في فن المساومات على أنقاض ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ مجلس الأمن والقانون الدولي. ونحن هنا لا نكشف عن أمر جديد ولا نكتشف سياسة قديمة، ولكن وكل ما في الأمر نريد وضع النقاط على الحروف لا اقل ولا أكثر.

2 ـ وإذا تأملنا برهة مؤتمر جيبوتي الذي تمخضت عنه حكومة الرئيس شيخ شريف سنلاحظ ان المؤتمر فصل بشكل جيد على مقاس الإستراتيجية الأمريكية والسياسة الأثيوبية في المنطقة عامة وفي الصومال خاصة، وعليه فلا عجب إذا ما تم تضخيم البعض وتهميش البعض وتغييب البعض الآخر، وفرض حكومة لا تسيطر إلا على عدد من شوارع مقديشو وذلك من خلال " الاميسوم "، أي وحدات بعثة الاتحاد الإفريقي في الصومال. والمشاركة في ذلك المؤتمر لا تعدو أن تكون مشاركة في سياسة إطالة أمد الأزمة الصومالية ومفاقمتها. وانطلاقا من هذا الفهم وتلك الرؤية عبرت دولة اريتريا عن موقفها القائل بان تشكيل حكومة صومالية في المنفى على غرار حكومة عبد الله يوسف في نيروبي في 10 أكتوبر 2004 وحكومة شيخ شريف في جيبوتي العاصمة في 30 يناير 2009، ومحاولة فرضها بالقوة على الشعب الصومالي لا تشكل حلا، بل تؤدي إلى نتيجة عكسية وعواقب جسيمة.
والأحداث على الأرض أثبتت صحة الموقف الاريتري الذي يرى بان مفاتيح المخرج من الأزمة الصومالية لا يوجد لا في واشنطن ولا في أديس أبابا ولا في نيروبي ولا في جيبوتي ولا في اسمرا ولا في أي عاصمة أخرى غير مقديشو. بمعنى إن حل المشكلة الصومالية يوجد بين أيدي الصوماليين أنفسهم و ليس في يد احد سواهم، وان دور الأطراف الشقيقة والصديقة والمحبة لسلام وامن واستقرار ووحدة وسيادة الصومال يكمن في مساعدتهم لحل خلافاتهم ، وليس في الحلول محلهم وفي حل خلافتهم بدلا عنهم، وهذا هو جوهر الخلاف بين اريتريا التي لا توجد لديها مصلحة خاصة في الصومال ما عدا في وحدة وسيادة الصومال وفي دعم خيارات الإجماع الصومالي، وبين والجهات الدولية والإقليمية المنضوية تحت المظلة الأمريكية، والتي تريد أن تكون وصية على الصوماليين والصومال على حد السواء، خدمة لمصالحها الجيو- إستراتيجية والاقتصادية أو لمجاراة واشنطن لحساباتها الخاصة.

ثالثا: ـ لم ترفض اريتريا الاعتراف بالحكومة الفيدرالية الانتقالية الصومالية لمجرد الرفض او لحسابات خاصة بها كما يوحي مجلس الأمن في ديباجة قراره رقم 1907، بل إنها شرحت موقفها من تلك الحكومة في رسالة بعثها في 19 مايو 2009 مندوب اريتريا في الأمم المتحدة، السفير ارايا دستا، إلى رئيس مجلس الأمن حينذاك، السفير فيتالي شركن، والذي جاء فيها ثلاث نقاط محورية وهي:
1 ـ " أعرب مجلس الأمن بان" الحكومة الفيدرالية الانتقالية " الصومالية شرعية ومعترف بها دوليا كحكومة في الصومال. وكما عبرت حكومتي في أكثر من مناسبة، ان الأزمة الصومالية البالغة التعقيد لا يمكن حلها بصورة ارتجالية عبر صيغ سياسية تعسفية وغير موفقة، تفتقر لمرجعية قانونية دولية، ولا تجسد الرغبات والخيارات السياسية السيادية للشعب الصومالي."
2 ـ " لم تعش طويلا " الحكومات الانتقالية " المولودة من خلال عملية قيصرية خارج الصومال، وذلك على الرغم من المساعدات العسكرية والمالية الضخمة التي حصلت عليها من الأطراف الخارجية التي تدعمها. وان عملية تقديم الأسلحة بصورة غير شرعية أدت الى صب الزيت في نار الصراعات الصومالية، أكثر من أي شيء آخر ... وربما لوجد ثمة عذر لهذه التجارب ـ الحكومات الانتقالية ـ لو لم تؤدي الى خسائر بشرية هائلة، وتزيد من

معاناة الشعب الصومالي، هذا علاوة على عواقبها الوخيمة على استقرار وأمن منطقة القرن الأفريقي."
3 ـ " لا يمكن للشعب الصومالي ان يكون حقل تجارب للصيغ سياسية طبقت في مناطق أخرى. ويجب الإقرار بالحقوق السيادية في تشكيل حكومته الوطنية عبر عملية بناء السلام والمصالحة الوطنية الشاملة وغير الاستقصائية." [31]

رابعا: اعترف مجلس الأمن بـ "الحكومة الفيدرالية الانتقالية" القائمة في بعض أحياء مقديشو التي تمخضت عن مؤتمر جيبوتي في يناير 2009 والذي أعدته الإدارة الأمريكية وحلفاؤها في المنطقة والعالم، واعتبرها حكومة شرعية من دون تقديم البراهين القانونية والشرعية على ذلك، ناسيا أو متناسيا حكومة البونت لاند في بوصاصو، وحكومة ارض الصومال في هرغيسا، ولم يتخذ أي قرار بشأن شرعيتهما أو عدم شرعيتهما! وأضحى أكثر من مراقب للشأن الصومالي حائرا ومتسائلا وبقلق ما إذا كان قرار مجلس الأمن الدولي حول هذه القضية تحديدا يدرج في سياق مهام مجلس الأمن ذاته، في حفظ السلام والاستقرار، باعتبار هذا القرار يمكنه أن يفاقم الأزمة الصومالية المعقدة أساسا، والمهددة بتقويض قيام قائمة لكيان صومالي موحد، والفاتحة جميع الأبواب على مصراعيها أمام الحكومة الأثيوبية وبعض الأطراف الصومالية والإقليمية والقارية والدولية ، في تأسيس " لاندات " أو كنتونات على ركام الصومال المعروف والمتعارف عليه دوليا منذ نصف قرن، أي منذ استقلاله عن الاستعمار البريطاني والايطالي في عام 1960.

خامسا: ـ أعرب مجلس الأمن عن " تقديره لمساهمة بعثة الاتحاد الإفريقي في الصومال في تحقيق الاستقرار في الصومال."
1 ـ بادئ ذي بدء تجدر الإشارة الى ان مجلس الأمن وبمقتضى قراره رقم 1744 الذي اعتمده في 21 فبراير 2007، حدد مهمة قوات حفظ السلام الإفريقية في الصومال على مساعدة الأطراف الصومالية في الحوار والمصالحة، وحماية المؤسسات الفيدرالية، وتنفيذ الخطة الأمنية الوطنية بصورة أساسية.[32] والإشكال الذي واجه تلك القوات منذ قدومها إلى الصومال، هو عدم وجود سلام لكي تتولى مسؤولية الحفاظ عليه. ولذا فلا غرابة ولا استغراب إذا ما تلكأت وترددت وعزفت أكثر من دولة افريقية في إرسال وحدات الى الصومال خشية الانزلاق في المستنقع الصومالي. وهكذا تشكلت قوات حفظ الأفريقية من وحدات أوغندية وبوروندية .
2 ـ وعمليا تحولت مهمة بعثة الاتحاد الإفريقي العسكرية التي أرسلت الى الصومال من حفظ السلام هناك، إلى قوة حماية القصر الرئاسي وتامين المطار والميناء، وأخفقت في تحقيق المهمة المستحيلة التي كلفت بها، وسرعان ما غدت طرفا منحازا لـ " الحكومة الفيدرالية الانتقالية " ، هذا مما جعلها هدفا أو ضحية لضربات موجعة في داخل معسكراتها وخارجها . وفي المحصلة الختامية، إذا كانت قوات بعثة الاتحاد الإفريقي غير قادرة على حماية نفسها في مقديشو، فكيف تستطيع على حفظ السلام المفقود وتحقيق الاستقرار المنشود في عموم الصومال، سؤال آخر يطرح نفسه على مجلس الأمن! وسيبقى هذا السؤال ليس معلقا وحسب، بل ومطروحا وبإلحاح، ولن يعثر على إجابة شافية لأسباب بديهية.

3 ـ ان مجلس الأمن عامة والإدارة الأمريكية خاصة يدريان حق الدراية بان قوات الاتحاد الأفريقي مرابطة ومعتكفة في مواقعها الحصينة والمنعية نسبيا في مقديشو، بدليل تعرضها لعملية فدائية انتحارية في 18 أغسطس 2009 ذهب ضحيتها عدد من طاقم الوحدات الأوغندية والبوروندية. وإذا كان الأمر كذلك، فيمكن تصور وضع تلك القوات الأفريقية عندما تغامر بالحركة خارج المنطقة " الخضراء " في مقديشو التي تعتبر كلها منطقة حمراء ليس إلا. والى ذلك، درجت القوات الإفريقية في الصومال على ممارسة القتل العشوائي وتدمير وقصف ونسف الأحياء الآهلة بالسكان الأبرياء بالأسلحة الثقيلة من دون تمييز لدى تعرضها لعملية فدائية أو وقوع بعض وحداتها في كمين، هذا مما اكسبها عداء الشعب الصومالي، وزاد وضعها مأساوية وكابوسيه، وافقدها وميض أمل و بصيص ثقة لدى المواطن العادي في مقديشو، والذي بات في نظرها إما فدائيا حقيقيا أو مفترضا ، بينما هى أضحت في تقديره عدوا مكشوفا. وهذا المناخ المأزوم والملغوم سياسيا وعسكريا ونفسيا جعل مهمة القوات الإفريقية ليس معقدة كما يتصور البعض، وإنما عقيمة وعبثية وبكل العواقب الكارثية المترتبة عليها.

سادسا: ـ يؤكد مجلس الأمن عزمه على " اتخاذ التدابير ضد من يسعون الى منع عملية جيبوتي للسلام أو عرقلتها ".
1 ـ يدرك مجلس الأمن بان " عملية جيبوتي للسلام " ولدت ميتة، ولا تحتاج لقوة منع أو جبهة ردع أو عرقلة، هذا ما لم يكن يبحث عن كبش فداء ليس إلا.
2 ـ من دون لف ودوران مدوخ في حلقة فارغة ومفرغة، فإذا كانت هناك ثمة نية حقيقة في حل المسألة الصومالية، فيجب ترك الصومال وشأنه، بحكم إن أهل مكة أدرى بشعابها. وعملية فرض الحلول عبر مجلس الأمن لا تزيد الطين إلا بلة.

سابعا: ـ " يكرر" مجلس الأمن " قلقه البالغ إزاء رفض اريتريا حتى الآن الدخول في حوار مع جيبوتي أو قبول اتصالات ثنائية أو قيام منظمات دون إقليمية أو إقليمية بجهود وساطة أو تيسير أو الاستجابة لجهود الأمين العام. "
1 ـ منذ بداية الأزمة أكدت اريتريا بعدم وجود مشكلة حدودية مع جيبوتي، ولا توجد لديها أي مطالب ولو بشبر واحد من التراب الجيبوتي، وإذا كانت جيبوتي لها مطالب بأراضي معينة فعليها ان تحددها وتطرحها، ويمكن حل المسألة ثنائيا واخويا أو عبر وسيط صديق للبلدين ومن دون إعطائها أبعاد دولية تزيدها تعقيدا.
2ـ الحدود بين اريتريا وجيبوتي مرسومة بموجب ثلاث اتفاقيات ، وهي اتفاقية 24 يناير 1900 و10 يوليو 1901 و7 يناير 1935 المبرمة كلها بين ايطاليا التي كانت تستعمر اريتريا حينذاك وفرنسا التي كانت تستعمر جيبوتي آنذاك. وعليه، فان الحدود بين البلدين محددة منذ ما يربو على ثمانية عقود. و لا يفهم من ذلك بان خلافا حدوديا لا يمكنه الاندلاع بين الدول ذات الحدود المرسومة والموروثة عن الاستعمار ، إذا كانت لدى دولة ما مطالب حدودية أو طموح توسعي، أو أجندة افتعال أزمة حدودية من العدم بدفع من قوى خارجية أو اندفاع وتهور بغية تحقيق مكاسب آنية، مغامرة ومقامرة أيضا بالمستقبل المشترك، على غرار الأزمة الحدودية التي اختلقتها القيادة الأثيوبية ضد اريتريا في عام 1997 بنشرها ما

أسمته " خريطة إقليم تجراي الجديدة " وبضمها إليه أجزاء من الأراضي الاريترية، قبل سعيها لفرضها بالقوة عبر ثلاث حملات عسكرية من عام 1998 لغاية عام 2000 .
3 ـ بدأت أول ما بدأت الأحداث في المنطقة الحدودية الاريترية ـ الجيبوتية على اثر قيام الحكومة الأثيوبية في فبراير 2008 بنشر أسلحتها الثقيلة والبعيدة المدى في قمة سلسلة جبال موسى علي التي تشكل المثلث الحدودي بين أثيوبيا واريتريا وجيبوتي . وتزامنا مع هذا الحدث توغلت القوات الأمريكية المرابطة في جيبوتي صوب المناطق الشمالية المحاذية للحدود الاريترية. وان الحكومة الاريترية التي كانت تراقب عن كثب كل التحركات العسكرية الأثيوبية والأمريكية بالقرب من حدودها الجنوبية الغربية والجنوبية، فوجئت في مساء 23 ابريل 2008 بمكالمة هاتفية من قبل أمير دولة قطر السابق، حمد بن خليفة ال ثاني، ابلغ فيها الرئيس الاريتري، اسياس افورقي، شكوى الرئيس الجيبوتي، إسماعيل غيلي ضد اريتريا بشأن " قيام اريتريا بحشد قوات ضخمة بالقرب من الحدود المشتركة " تبعا لما ورد في وثيقة تحمل عنوان " استمرارية العداءات بالوكالة " أعدتها وزارة الشؤون الخارجية الاريترية في 19 نوفمبر 2008. (33) وقال الرئيس الاريتري لأمير دولة قطر " هذا الأمر لم اسمع به من قبل البتة، وكنت أحبذ لو كان الرئيس غيلي خاطبني مباشرة. وعلى كل حال فان مستعد للذهاب إلى جيبوتي إذا كانت هناك ثمة مشكلة حقيقية، ويمكن ان يأتي الرئيس غيلي الى اسمرا أيضا. وإذا هو غير مرتاح لأحد الترتيبين، فبالإمكان أن نلتقي في الدوحة. ولقد قبل أمير قطر مقترح الرئيس الاريتري الذي وصفه بـ " الجيد ". وهكذا بادر الرئيس الاريتري بالاتصال بنظيره الجيبوتي مباشرة وفي نفس اليوم، لكي يستفسر عن فحوى ومغزى الشكوى الجيبوتية. فقال له الرئيس الجيبوتي " علمت بأنكم تقومون بحشد قواتكم في حدودنا ." فاستفسر الرئيس الاريتري قائلا " أين، ومن هو مصدر هذه المعلومات ؟ " فرد الرئيس الجيبوتي " لقد أخطرت بذلك " ولم يشر الى وجود " صور " التقطها الفرنسيون والتي استخدمت في الحملة الدعائية فيما بعد." وأيا كان الأمر، قال الرئيس الاريتري لنظيره الجيبوتي " هذه الادعاءات لا أساس لها من الصحة. ولا توجد أسباب تدفع اريتريا على الإقدام على ذلك. وتظل رغبة اريتريا العارمة في توطيد روابط حسن الجوار والتعاون بين الشعبين." ورد عليه الرئيس الجيبوتي قائلا : " حسنا، سأتصل بك غدا"، أي في 24 ابريل 2008، ولكنه لم يفعل ذلك كما وعد، بالعكس ذهب إلى منطقة الحدودية الاريترية ـ الجيبوتية برفقة كبار ضباطه ووحدة جيشه التي أعطيت الأوامر للمرابطة هناك. ثم عاد إلى عاصمته بعدما أشعل توترا لم يكن موجودا سابقا. ولم تنجرف قيادة قوات الدفاع الاريترية وراء ذلك التوتر والاستفزاز، وإنما تعاملت مع الجيش الجيبوتي بروح أخوية."[34]
4 ـ وبعد مضي زهاء ستة أسابيع على المكالمة الهاتفية بين الرئيس الاريتري وقرينه الجيبوتي، وتحديدا في 10 يونيو 2008 " شن الجنود الجيبوتيون هجوما بالقنابل اليدوية ضد وحدة عسكرية اريترية تحت جنح الليل . ورغم الخسائر التي تكبدتها الوحدة الاريترية المعنية، فان القيادة المركزية الاريترية طلبت منها ممارسة ضبط النفس " وفقا لما ورد في وثيقة الخارجية الاريترية المشار إليها آنفا.[35]
5 ـ وفي اليوم التالي، أي في 11 يونيو 2010 قام الجيش الجيبوتي بهجوم مكثف مدعوم بالطائرات ضد الوحدات الاريترية.[36]

6 ـ قامت القوات الاريترية في 12 يونيو 2008 بحق الدفاع عن النفس ،حينما لم يترك أمامها أي خيار آخر حسبما تؤكد وثائق الحكومة الاريترية.
7 ـ استدعت جيبوتي في 14 يونيو 2008 سفيرها في اسمرا، وأبعدت في 16 يونيو 2008 سفير اريتريا في جيبوتي، قبل استقبالها لمجاميع " المعارضة " الاريترية، وشروعها في شن حملات دبلوماسية وإعلامية ضد اريتريا.
8 ـ بعد نشوب مواجهة عسكرية محدودة في المنطقة الحدودية في 12 يونيو 2008 بين الوحدات الاريترية والجيبوتية ، فقدت الحكومة الجيبوتية صوابها، فأدلى وزير خارجيتها ، محمد علي يوسف، بتصريح لوسائل الإعلام المصرية والعربية في القاهرة، في 29 يونيو 2009 ، لكسب تعاطف وتضامن الدول العربية قال فيه " ان الممارسات الاريترية الأخيرة مدعومة من إسرائيل وتعد خطرا على الجميع، وان مضيق باب المندب هو امتداد للأمن القومي العربي." [37] ومن ناحيته، فالرئيس الجيبوتي، إسماعيل غيلي، ألقى خطابا في مجلس الأمن في 23 أكتوبر 2008 تحاشى اتهام إسرائيل في الأزمة الحدودية المفتعلة مع اريتريا لعدم إثارة ثائرة الدول الغربية حسبما أفادت بعض الأوساط الدبلوماسية الأوروبية في باريس، وهدد بشن حرب على إريتريا " ما لم تحل الأزمة في غضون ثلاثة أسابيع ". [38] وقبل هذا وذاك، أكد نجيب طاهر، مستشار الريس الجيبوتي في 25 ابريل 2008، " بان المنطقة الحدودية خالية من القوات، وتم نزع فتيل حرب مع اريتريا." [39] وهذه التصريحات الجيبوتية الرسمية المتناقضة فان دلت فإنما تدل على إن القيادة الجيبوتية انجرفت وراء سيناريو معد سلفا من أطراف إقليمية ودولية، ولم يتعد دورها تنفيذ الدور المحدد لها، ولكنها تبدو وفي ذروة حماسها ولهفتها في لعب دور يتجاوز حجمها وزنا ونوعا، نست أو تناست إنها لا توجد على خشبة مسرح، وإنما في ساحة مواجهة عسكرية مع قوة تتفوق عليها في كل الميادين حسبما ابلغها مستشارون عسكريون غربيون، ولكنها أبت إلا أن تتمادى في تنفيذ الخطة المرسومة لها، قبل أن تعود على أدراجها، ولكن بعد فوات الأوان، خاشية تجاوز القوات الإريترية حدودها الدولية إلى عمق التراب الجيبوتي. فتم طمأنتها من قبل بعض أصدقائها بان اريتريا لم تعتدي عليها، وقالوا لها مرارا وتكرارا بأن المسئولين الاريتريين أكدوا غير مرة بعدم وجود أي مطلب أو طمع لهم ولو في شبر واحد من أراضي الشعب الجيبوتي الجار والشقيق، فلا ينبغي القلق على خطر غير قائم أو تهديد غير وارد بالأساس. وفي ظل هذا المناخ المشحون بالتوتر والملبد بالغيوم الداكنة أقامت فرنسا موقعا عسكريا في ملحليه ـ الواقعة على بعد زهاء عشرين كيلومترا من المنطقة التي اندلعت فيها المواجهة العسكرية ـ وذلك بموجب اتفاقية العسكرية التي أبرمتها مع جيبوتي عشية استقلالها في 27 يونيو 1977.
9 ـ في الوقت الذي سعت فيه اريتريا لحصر وحل الأزمة الحدودية المفتعلة في الإطار الثنائي والحؤول دون تدويلها، ولقطع الطريق على القوى الإقليمية والدولية التي كانت تتربص للاصطياد في الماء العكر، تهافتت جيبوتي في نقل الملف إلى الايغاد والاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية والمؤتمر الإسلامي ومنظمة الفرانكوفونية ومجلس الأمن الدولي بإطلاق اتهامات عارية من الصحة ضد اريتريا.
10 ـ من مفارقات الأمور أن يدعي مجلس الأمن الدولي ومن دون حرج ومسؤولية بان اريتريا " رفضت قيام منظمات دون الإقليمية والإقليمية بجهود وساطة أو تيسير أو الاستجابة لجهود الأمين العام"، [40] في الوقت الذي يعلم فيه حق العلم بان تلك المنظمات

التي يتحدث عنها، أي الايغاد والاتحاد الإفريقي والجامعة العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي ومجلس الأمن والإدارة الأمريكية تهافتت على إدانة اريتريا قبل قيامها بأدنى تحري عما جري حقا على الأرض في 10 يونيو 2008. ويذكر على سبيل المثال بان مجلس الأمن نفسه يتذكر جيدا، بأنه تهافت واصدر في 12 يونيو 2008 بيانا أدان فيه ما اسماه بـ " بالعمل العسكري الذي نفذته اريتريا ضد جيبوتي في رأس دميرا وفي جزيرة دميرا "[41]، ثم اصدر بعد مضي ثلاثة عشر يوما، أي في 25 يونيو 2008 بيانا آخر يناشد فيه الأمين العام للأمم المتحدة، بان كي مون، بإرسال " بعثة تقصي المعلومات " [42] الى جيبوتي واريتريا. ويلاحظ القارئ بان مجلس الأمن بادر بإدانة اريتريا أولا وقبل كل شيء، ثم شكل بعثة لتأكيد اتهامه المسبق، بمعنى إن دولة اريتريا وهى عضو في الأمم المتحدة متهمة إلى أن تثبت براءتها وليس العكس، وهذا هو المنطق المقلوب لمجلس الأمن والمغلوب على أمره، لكونه ينفذ التعليمات الصادرة إليه من دون تأني ولا نقول بلا دراسة وتفكير وبحث وتمحيص. ولا ندري من أين أتى مجلس الأمن بمعلومة حدوث مواجهة عسكرية بين اريتريا وجيبوتي في جزيرة دميرا التي لم تشهد أي إطلاق نار سواء في 10 يونيو 2008 أو قبله أو بعده. ومع ذلك ورغم ذلك قرر مجلس الأمن ان يبعث لجنة تحري الحقائق عما جري ولم يجر في جزيرة دميرا، لأنه لا توجد لدى مجلس الأمن أي معلومة أكيدة عما جرى في تلك الجزيرة، ومع ذلك فهو مصر على التأكيد بان اريتريا نفذت عملا عسكريا ضد جيبوتي.

11 ـ توصلت إريتريا وجيبوتي عبر وساطة قطرية في 6 يونيو 2010 إلى اتفاق بموجه غدت ترابط قوات فصل قطرية في المنطقة الحدودية بين البلدين إلى إن ترسم حدودهما المشتركة من قبل إحدى الشركات الدولية " وفقا للأصول والقواعد المتعارف عليها دوليا لترسيم الحدود." حسبما نصت وثيقة الاتفاق بين البلدين.[43] ويذكر بان مصادر دبلوماسية مطلعة كشفت بأن جيبوتي كانت ترغب ان تكون فرنسا وليس دولة قطر الوسيط بين البلدين لخشيتها من حيادية الدوحة، ولاعتقادها في انحيازية فرنسا لفائدتها بحكم العلاقات المتعددة الأبعاد بين البلدين، ولكن الطرف الفرنسي لم يرد الدخول في منافسة أو سباق مع قطر، وقطع الطريق على جيبوتي بتأييده للمبادرة القطرية، مكتفيا بالإعراب عن استعداده لتقديم المساعدة.[44]

11- 1 ـ تعبيرا عن حسنة النية، وتحليا بروح المسؤولية، وللحيلولة دون تدويل الموضوع ، ورغبة في حل الخلاف عبر الوسيط القطري وبصورة أخوية وسلمية وقانونية ونهائية، سحبت اريتريا قواتها من أراضيها والتي تدعي جيبوتي سيادتها تعود إليها، وذلك بموجب اتفاق 6 يونيو 2010، ورابطت فيها وحدات قطرية إلى أن يتم ترسيم الحدود بين البلدين نهائيا.

11 ـ 2 ـ بعث رئيس وزراء ووزير الخارجية القطري السابق، حمد بن جاسم بن جبر ال ثاني في 6 يونيو 2010 رسالة الى رئيس مجلس الأمن، السفير كلود هيلر، قال فيها وبوضوح : " إن دولة اريتريا قامت بالانسحاب من المناطق الحدودية المختلف عليها، على ان لا يشكل ذلك اعترافا بأي حقوق لحين التسوية النهائية للخلاف بموجب الاتفاقية." [45]

11- 3- نص الاتفاق الذي ابرمه الرئيس الاريتري اسياس افورقي والرئيس الجيبوتي إسماعيل غيلي وأمير دولة قطر حمد بن خليفة آل ثاني على ان الرئيسين الاريتري والجيبوتي " اتفقا على ان يفوضا الوسيط حضرة صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل

ثاني أمير دولة قطر بالصلاحيات الكاملة بإصدار وثيقة تتضمن ما يراه مناسبا من إجراءات قانونية وفنية واليات لحل هذا الخلاف الحدودي بشكل نهائي وملزم للطرفين وقبولهما بوثيقة العمل التي ستعلنها دولة قطر وبما سيتم من حل" [46]

11- 4 ـ احتوت وثيقة الاتفاق على سبع مواد جاء في ديباجتها " وإذ تلاحظ دولة قطر قيام دولة اريتريا بالانسحاب من المناطق الحدودية المختلف عليها، على ان لا يشكل ذلك اعترافا بأي حقوق لحين التسوية النهائية للخلاف بموجب هذه الاتفاقية، وقامت بالتحقق من الانسحاب." [47]

11 ـ 5 ـ تم إيداع نص الاتفاق لدى الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والجامعة العربية، هذا بغية تأكيد البعد الدولي والأفريقي والعربي على الاتفاق، الذي لم يعد محصورا فقط على الأطراف التي وقعته، أي اريتريا وجيبوتي وقطر.

12- 6 ـ احتوى الاتفاق بين اريتريا وجيبوتي على سبع مواد وهي:

المادة الأولى: " تشكل لجنة برئاسة الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني، رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية بدولة قطر وعضوية ممثل عن كل من الطرفين للنظر في حل الخلاف الحدودي على وفق التخويل الممنوح لدولة الوساطة من قبل الطرفين. وتتولى اللجنة اختيار وتعيين إحدى الشركات العالمية بموافقة الطرفين لكي تقوم بترسيم الحدود بين البلدين وفقا للأصول والقواعد المتعارف عليها دوليا لترسيم الحدود وبما يتفق مع أحكام الاتفاقيات والقواعد الدولية الملزمة لهما بشأن تحديد الحدود بين بلديهما، ولرئيس اللجنة ان يشكل لجانا ويستعين بمن يراه مناسبا من سياسيين وفنيين ومهنيين وقانونيين لانجاز مهمة اللجنة."

المادة الثانية: " تهدف هذه اللجنة الى إنهاء الخلاف الحدودي بين الطرفين والعمل على ترسيم الحدود بين بلديهما بما يخدم علاقات حسن الجوار."

المادة الثالثة: "يقوم كل من الطرفين بتزويد دولة قطر بكشف يوضح عدد وأسماء الأسرى الموجودين لديه، ان وجدوا، وكذلك بكشف يوضح عدد وأسماء المفقودين. ويتم تبادل الأسرى بين البلدين كما يقوم كل من الطرفين بتقصي مصير المفقودين، وكل ذلك بإشراف دولة قطر."

المادة الرابعة: " يقوم كل من الطرفين بتزويد دولة قطر بكافة المعلومات والوثائق والمستندات التي تيسر عمل اللجنة بغية تقديمها للشركة العالمية المكلفة بترسيم الحدود."

المادة الخامسة:" تقدم الشركة العالمية المتفق عليها لترسيم الحدود نتائج عملها الى اللجنة المشار إليها في **المادة الأولى** من هذه الوثيقة، ويعتبر قرار اللجنة نهائيا وملزما للطرفين."

المادة السادسة: " تتولى دولة قطر بوصفها الوسيط في حل الخلاف بين الطرفين القيام بالإشراف على مراقبة الحدود من خلال بقاء قواتها في المناطق الحدودية لحين صدور القرار النهائي بشان تسوية الخلاف من اللجنة المشار إليها في **المادة الأولى** من هذه الوثيقة."

المادة السابعة " تقوم دولة قطر بإيداع الاتفاقية والوثيقة التنفيذية للاتفاقية حول تسوية الخلاف الحدودي لدى الأمم المتحدة، وجامعة الدول العربية، والاتحاد الأفريقي." [48]

ومن الضرورة بمكان ان ننوه في هذا الصدد الى :
1 ـ إن هذا الاتفاق دعم وتأييد الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية والدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن بدليل:
1 ـ 1 ـ اصدر مجلس الأمن في 11 يونيو 2010 تصريحا جاء فيه " يرحب ويؤيد أعضاء مجلس الأمن تماما وساطة دولة قطر لحل الخلاف بين جمهورية جيبوتي ودولة قطر، ويرحبون بتوقيع البلدين للاتفاقية." [49]ومن طرفه أشاد الأمين العام للأمم المتحدة، بان كي مون، بالاتفاق بيا البلدين في تصريح أصدره في 8 يونيو 2010. [50]
1 ـ 2 ـ أعرب الاتحاد الأفريقي عن ترحيبه دعمه للاتفاق الاريتري ـ الجيبوتي في بيان أصدره رئيسه التنفيذي، جان بينغ، في 8 يونيو 2010.، وقال " آمل ان يكون لهذا الاتفاق صدى إيجابيا على عموم منطقة القرن الإفريقي." [51].
1 ـ 3 ـ " رحب عمرو موسى الأمين العام لجامعة الدول العربية السابق في 8 يونيو 2010، بالاتفاقية التي وقعها رئيسا جمهورية جيبوتي ودولة إريتريا لحل الخلاف الحدودي القائم بين الدولتين، وعبر عن شكره وتقديره للجهود التي تبذلها دولة قطر لحل الخلاف." [52]
1 ـ 4 ـ أعرب الرئيس الفرنسي، نيكولا ساركوزي، في 8 يونيو 2010 ، استنادا على ما جاء في موقع الرئاسة الفرنسية الاليكتروني، " عن سروره للاتفاق الذي وقع بين اريتريا وجيبوتي لحل الخلاف الحدودي بينهما، وأشاد بدور قطر في ترطيب الأجواء بين البلدين، وعبر عن استعداد بلده لتقديم المساعدة." [53]
1 ـ 5 ـ أصدرت وزارة الخارجية الروسية بيانا في 10 يونيو 2010 " رحبت فيه بالاتفاق وأضافت " إن تسوية الخلاف الحدودي بين جيبوتي واريتريا ستساهم في تعزيز السلام والاستقرار في منطقة القرن الأفريقي."[54]
1 ـ 6 ـ قال وزير خارجية بريطانيا ووزير الكومنولث لأفريقيا، هنري بيلينغهام، في 10 يونيو 2010 ، " إنني اثني على حكومتي اريتريا وجيبوتي لمل بذلاه من جهود لحل النزاع...أملا أن تكون هذه الخطوة الأولى على طريق السلام والاستقرار في المنطقة." [55]
1 ـ 7 ـ صرح الناطق باسم وزارة الخارجية الصيني، غان قانغ في 11 يونيو 2010 قائلا: " تشيد الصين بالاتفاق الموقع بين اريتريا وجيبوتي، وتقدرجهود الوساطة القطرية."[56]
1 ـ 8 ـ قال الناطق باسم وزارة الخارجية الأمريكية، فيليب كراولي، في 15 يونيو 2010 " ترحب الولايات المتحدة بالاتفاق المبرم في 6 يونيو بين الرئيس الاريتري اسياس ونظيره غيلي وتدعم جهود سمو امير قطر حمد بن خليفة ال ثاني لوساطته في الخلاف الحدودي بين اريتريا وجيبوتي."[57]
1 ـ 9 ـ واصدر الناطق باسم الممثلة السامية للإتحاد الأوروبي لشؤون الخارجية والأمنية، كاترين اشتون، بيانا في 9 يونيو 2010، جاء فيه " ترحب الممثلة السامية بوساطة أمير قطر وبالاتفاق الاريتري ـ الجيبوتي الذي يمثل خطوة مهمة نحو إعادة العلاقات الأخوية وحسن الجوار بين البلدين." [58]

2 ـ يجسد اتفاق الدوحة بين اريتريا وجيبوتي المسرود أعلاه، نجاحا باهرا للسياسة الاريترية التي دأبت ومنذ بداية المشكلة المختلقة على حصرها ومحاصرتها ومعالجتها في السياق الثنائي، وإذا تعذر ذلك الاستعانة بالوسيط القطري، بعيدا عن دهاليز ومتاهات التدويل والتي أثبتت الأيام والوقائع التاريخية والسياسية والقانونية، بأنها ومع الأسف تزيد الأزمات تعقيدا وتطيل من عمرها، عوضا عن معالجتها أو حلها.
3 ـ أدلى وزير الخارجية والتعاون الدولي الجيبوتي، محمود علي يوسف، في 9 يونيو 2010، أي بعد مرور ثلاثة أيام فقط من توقيع اتفاق الدوحة بين البلدين، تصريحا جاء فيه " لقد انسحبت القوات الاريترية من الأراضي الجيبوتية التي احتلتها في رأس دميرا وجزيرة دميرا ". [59] ومن طرفه، وفي كلمة ألقاها بمناسبة عيد استقلال بلاده في 27 يونيو 2010 قال الرئيس الجيبوتي إسماعيل غيلي حرفيا " لن تساوم جيبوتي في سيادتها على رأس دميرا وجزيرة دميرا." [60]
4 ـ يشكل تصريح الرئيس الجيبوتي ووزير خارجيته خرقا سافرا وفادحا لنص وروح اتفاق الدوحة الموقع بين البلدين بحضور ومشاركة وتوقيع أمير قطر، حمد بن حليفة ال ثاني. فالمعلوم ان الاتفاق ينص على إن " انسحاب دولة اريتريا من المناطق الحدودية المختلف عليها لا يشكل اعترافا بأي حقوق لحين التسوية النهائية للخلاف بموجب هذه الاتفاقية." وعلى جيبوتي الالتزام بنص وروح الاتفاق الذي وقعته مع إريتريا ومع الطرف القطري، بغية طي هذه الصفحة ولفتح صفحة جديدة في علاقاتهما الثنائية، ولكي لا يتحول هذا الاتفاق إلى مجرد حبر على ورق.

ثامنا: يزعم مجلس الأمن " ان تصرفات اريتريا تقوض السلام والمصالحة في الصومال ." ويشكل تهديدا للأمن والسلام الدولي.
1 ـ بداية ما هي تصرفات اريتريا في الصومال التي يتحدث عنها مجلس الأمن ويعتبرها " مقوضة للسلام والمصالحة " هناك. ويعلم القاصي والداني تأكيد اريتريا مرارا وتكرارا، بأنها تريد الأمن والسلام والاستقرار والوحدة والسيادة للصومال، وتعتقد جازمة بأن الشعب الصومالي قادر على حل مشاكله بنفسه، وعلى الأطراف الخارجية عليها مد يد العون الى الصومال والصوماليين في معالجة أزمتهم ، وان لا تحل محلهم وتفرض عليهم حلولها التي أثبتت الأحداث والأيام عقمها، وذلك منذ بداية المشكلة في عام 1991. التدخلات الخارجية عوضا عن حل الأزمة غورتها وعقدتها. فإذا كان هذا هو الموقف الاريتري الواقعي والمتحلي بالمسؤولية إزاء المسألة الصومالية، فبأي معيار من المعايير يمكن اعتباره عملا مقوضا للسلام وللمصالحة في الصومال ؟!
والجواب على ذلك يكمن في موقف مجلس الأمن ذاته الذي لا يتردد في اتهام اريتريا على غير حق بتقويض السلام والمصالحة في الصومال، في الوقت الذي يتغاضى بل يتواطأ فيه مع كل الأطراف الإقليمية والدولية وفي مقدمتها الإدارة الأمريكية وأثيوبيا اللتان لا تكفاني عن صب الزيت على نار الأزمة الصومالية، وتحؤولان دون حلها، فهل هذا يفسر ذاك، والإجابة معروفة مسبقا!
ويستخلص مما تقدم بان السياسة الخارجية الاريترية وتعاملها بصبر وحنكة وحكمة ومسئولية وعقلانية سواء مع القضية الصومالية أو المسألة الحدودية المفتعلة مع جيبوتي، تهدف الى إحلال السلام والأمن والاستقرار في المنطقة، ولا يمكن وبأي شكل من الأشكال

ان تهدد السلام والأمن الدوليين، هذا ما إذا لم تقلب المقاييس رأسا على عقب بغية تمرير أجندة خلق واختلاق الأزمات، ثم اللهاث لإدارتها من دون طائل، بحكم سهولة افتعال الأزمات وصعوبة التحكم فيها، فما بالك بإدارتها، وذلك لكون أي أزمة حقيقة أو مفتعلة، تخلق ديناميكيتها الخاصة، وتفلت من أصابع صانعها وغالبا ما تحرقها، قبل ان تأتي على الأخضر واليابس، ولدينا شواهد ناطقة في العراق وأفغانستان والصومال والحبل على الجرار.

تاسعا: " يدعو ـ مجلس الأمن ـ جميع الدول الأعضاء، بما فيها اريتريا، الى دعم عملية جيبوتي للسلام وجهود المصالحة التي تقوم بها الحكومة الفيدرالية في الصومال ويطالب اريتريا بوقف جميع المساعي الرامية لزعزعة استقرار الحكومة الفيدرالية الصومالية أو الإطاحة بها، بصورة مباشرة أو غير مباشرة. "

1 ـ كيف يمكن لمجلس الأمن أن يطالب الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بدعم عملية جيبوتي للسلام وهى التي فصلت على مقاس الأجندة الأمريكية والأثيوبية، شارك فيها فريق من الصوماليين الذين أصبحوا بين عشية وضحاها " القوى الوطنية المحورية " في نظر الإدارة الأمريكية وبالتالي مجلس الأمن ، بعد ما كانت واشنطن تعتبرهم بالأمس القريب " قوى إسلامية متطرفة ومرتبطة بتنظيم القاعدة ". ويذكر بان الرئيس الأمريكي السابق جورج دبليو بوش أوضح الإستراتيجية الأمريكية الجديدة القديمة القائمة على قاعدة " من هو ليس معنا فهو بالضرورة مع الإرهاب " ،وهذه السياسة لم يطرأ عليها أي تغيير لغاية الساعة . علما ان سياسة إدارة الرئيس بوش الابن لم تشكل بأي حال من الأحوال قطيعة راديكالية أو مخملية مع المبدأ الذي اعتمدته الإدارة الأمريكية عقب نهاية الحرب الكونية الثانية، والقائل من لا يكون في معسكرنا الغربي فهو بالضرورة في معسكر عدونا، أي المعسكر الشرقي في القرن المنصرم. وهذا التفكير السياسي القاصر والعقيم القائم على المانوية، أي محور الخير ومحور الشر، معنا أو مع القاعدة والإرهاب، أو معنا أم ضدنا ، مازال يحكم ويتحكم في عقلية ومخيلة ونفسية الإدارة الأمريكية، التي كانت تعتبر زعيم المحاكم الإسلامية الصومالية، شيخ شريف شيخ احمد، إسلاميا متطرفا قادرا على فتح أبواب القرن الأفريقي في وجه " جحيم " القاعدة، فتمت محاربته وإخراجه ليس من مقديشو فقط ، وإنما من الصومال، فهرب شيخ شرف بجلدته، ولم يجد ملجأ الا في اريتريا مع عدد من القيادات الصومالية الأخرى سواء كانت تابعة للمحاكم الإسلامية أو لبقية الفصائل الوطنية الصومالية أو للمجتمع المدني الصومالي بجميع شرائحه الاجتماعية.

2 ـ لم تقم "الحكومة الفيدرالية الانتقالية" الصومالية التي خرجت من رحم الإدارة الأمريكية في جيبوتي بدعم ومباركة من القوى الدائرة كالدراويش في حلبة واشنطن، بأي جهد تصالحي وطني يذكر، ولكنها وبالمقابل لم تألوا جهدا في مناشدة كل القوى الصومالية السياسية العسكرية والمدنية أن تلتحق بركبها وتسلم نفسها وزمام أمور مصيرها ومصير الصومال برمته لها وللقوى التي تحركها كالأراجوز كيفما أرادت ومتى ما قررت، في عالم يراد له ان يتحول إلى مجرد مسرح العرائس ليس إلا.

3 ـ ان أحدا ما يتمتع بمستوى عادي جدا من الذكاء لا يمكنه ان يصدق بان " الحكومة الفيدرالية الانتقالية " الصومالية القائمة في بعض شوارع مقديشو تحت كنف حماية قوات الاتحاد الإفريقي الغير قادرة على حماية نفسها في منطقتها العازلة والمعزولة عن سكان

العاصمة، تحتاج الى قوة خارجية تزعزع أركانها. ومسعى الإدارة الأمريكية لإيهام الناس والدول عبثا، بان هناك ثمة إطراف خارجية تتربص بـ "حكومة" شيخ شريف شيخ احمد، وتعمل لزعزعتها وإسقاطها، لا تعدو ان تكون محاولة خائبة وفاشلة ولا يمكنها ان تموه على أي كان، بأن تلك " الحكومة " تفتقد للمقومات الأساسية والبنيوية للوقوف على قدميها، ولو بصورة مؤقتة فوق رمال متحركة ومحرقة، ولا ترى في الأفق إلا سربا ساحرا يتلألأ في كبد يم من الأزمات. وعليه، فان مقومات انهيار «الحكومة الفيدرالية الانتقالية" توجد في جوفها في المقام الأول، وان الأطراف التي تعمل ليلا ونهارا لحمايتها تقوم في حقيقة الأمر بخنقها وبالحيلولة دون تنفسها بشكل طبيعي. ولا يمكن ان يتأتى ذلك، لكون الحكومة المعنية ولدت ولادة غير طبيعية لحسابات غير صومالية، هذا من دون أن يفوتنا التنويه إلى ان تلك الحكومة وحاميها وحراميها منبوذون من قبل الشعب الصومالي، الذي يضاعف يوميا من مستوى مقاومته ويبتكر أساليب نضال جديدة ومجددة أربكت أكثر من مراقب وخبير. وهنا تكمن وتتفتق عبقرية المقاومة لدى الشعوب، بما فيها الشعب الصومالي، عندما تواجه تحديات مصيرية تهدد وجودها، وسفر التاريخ حافل بنماذج تاريخية نابضة في الذاكرة الجماعية للإنسانية جمعاء.

وبعد هذا وذاك، فان اتهام مجلس الأمن لإريتريا بالعمل لزعزعة وإسقاط " الحكومة الفيدرالية الانتقالية " بالصومال، ما هو إلا مجرد بحث عن كبش فداء لمتاعب تلك الحكومة ومن خلفها قوات الاتحاد الأفريقي ومن خلفها مجلس الأمن ومن خلفه الإدارة الأمريكية، لا أقل ولا أكثر. ولم تعد هذه اللعبة الهزيلة والهزيلة تنطلي على احد، اللهم على هؤلاء الذين اختاروا أو احترفوا تقليد النعامة في المستنقع الصومالي وغيره من المستنقعات في العالم.

عاشرا: " يكرر " مجلس الأمن " مطالبته لاريتريا بسحب قواتها وجميع معداتها الى مواقعها السابقة، وتكفل بان لا يكون هناك أي وجود أو نشاط عسكري في المنطقة التي جرى فيها النزاع في رأس دميرا وجزيرة دميرا في يونيو 2008. وبإقرارها بنزاعيها الحدودي مع جيبوتي في رأس دميرا وجزيرة دميرا، وتشارك بنشاط في حوار من اجل نزع فتيل التوتر...، وتقيدها بالتزاماتها الدولية بصفتها عضوا في الأمم المتحدة، وتحترم المبادئ المذكورة في الفقرات 3و4 و5 من المادة 2 من الميثاق وفي المادة 33 منه. "[61]

1 ـ يعلم مجلس الأمن قبل سواه بان القوات الاريترية توجد في أرضها ولم تجاوز حدود الدولية، ولم تدخل الأراضي الجيبوتية حتى عندما اختلقت الحكومة الجيبوتية أزمة حدودية وهمية .

2 ـ لا يمكن تقييد أو تحجيم حركة القوات الإريترية داخل حدودها الدولية لا وفقا لميثاق الأمم المتحدة ذاته، ولا تبعا لأي قانون دولي، وهى حرة وطليقة الحركة في كل شبر من ترابها الوطني.

3 ـ لا تظل أثيوبيا تحتل بعض الأراضي السيادية الإريترية المعترف بها من قبل الأمم المتحدة ومجلس الأمن والمجتمع الدولي، وذلك بعدما أقرتها مفوضية ترسيم الحدود بصورة رسمية وقانونية، متحدية بذلك مفوضية ترسيم الحدود والأمم المتحدة ومجلس الأمن ومنتهكة اتفاقيتي الجزائر والقانون الدولي. وهذا الوضع الشاذ والنشاز خلق حالة اللا حرب واللا سلم بين البلدين، ففي ظل هذا الوضع الذي لم يتحمل فيه مجلس الأمن الدولي مسئوليته التاريخية

والسياسية والقانونية والعسكرية، لا يمكن تحت أي منطق أو خلف أي علة أو حجة مطالبة إريتريا بسحب قواتها ومعداتها الموجودة فوق او تحت أرضها للذود عن سيادتها الوطنية. هذا مع العلم إن القوات الاريترية لا تهدد بل لا تشكل أي تهديد من قريب أو بعيد لدولة جيبوتي التي تربطها بشعبها الشقيق روابط تاريخية قديمة، وعلاقات اجتماعية متداخلة ومصالح مشتركة. ويذكر إن إريتريا أعربت أكثر من مرة عن تمنياتها لجيبوتي لكي تنعم بالأمن والسلام الاستقرار، بل إنها قرنت النيات بالأعمال، بمبادرات دبلوماسية في عامي 1992 و1993 لاحتواء الحرب الأهلية الجيبوتية التي اندلعت في مطلع التسعينيات من القرن المنصرم بين حكومة الرئيس الراحل حسن غوليد ابتدون والمعارضة المسلحة " الفرود " بقيادة زعيمها الراحل احمد ديني. هذه حقائق تاريخية ناطقة تتحدث بنفسها عن نفسها.

4 ـ لكم غريب ومدهش حقا أمر مجلس الأمن الذي" يذكر" إريتريا ان تحترم بعض فقرات ومواد الأمم المتحدة باعتبارها عضوا فيها. وهو يعلم حق العلم ، بان إريتريا الدولة، منذ عام 1991 وحتى الآن، وان إريتريا الثورة منذ عام 1961 ولغاية عام 1991، لم تخرق ميثاق الأمم المتحدة، بل كانت ومازالت تحترمه . والأغرب من ذلك لم يذكر مجلس الأمن ولو حالة واحدة مدعومة بالقرائن المادية يؤكد اتهامه البطل صورة ومادة. ولكن ،وبالمقابل فان مجلس الأمن وبموجب الفقرة ـ أ ـ من المادة 14 من" اتفاق وقف الأعمال العدائية " والموقع في 18 يونيو عام 2000 بالجزائر العاصمة [62] كان من المفروض عليه ان يلزم الحكومة الأثيوبية ان تنفذ قرار مفوضية ترسيم الحدود وان يتخذ ضدها العقوبات بمقتضى الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة. ولكن لم يقم مجلس الأمن بواجبه لا بموجب ذلك الاتفاق ولا بمقتضى الفقرة الأولى والخامسة والسابعة من مهامه وصلاحياته، والتي تنص على ما يلي بالتوالي:

ـ المحافظة على السلام والأمن الدوليين.
ـ وضع خطط للتصدي لأي خطر يهدد السلام أو أي عمل عدواني.
ـ اتخاذ إجراءات عسكرية ضد المعتدي.[63]

إحدى عشر: ربط مجلس الأمن بقدرة قادر بين اتهامه البطل لدولة اريتريا بدعم "حركة الشباب المجاهدين " في الصومال بقضية الخلاف الحدودي التي افتعلتها الحكومة الجيبوتية لحسابات غير محسوبة، من دون تقديم أي مبرر، خشية ان يكون السبب أقبح من الذنب، لفرض عقوبات على اريتريا بموجب قراره رقم 1907. و القاسم المشترك بين المسألتين هو السياسة الأمريكية في منطقة القرن الأفريقي التي يتولى مهمة تطبيقها نظام أديس أبابا وغيره من الأنظمة الإقليمية. وقديما قيل إذا عرف السبب بطل العجب، في عالم بات حافلا أو زاخرا بعجائب غريبة، تعكس وبصدق وبلا رتوش إلى ما آل إليه من مصير، ليس إلى ابد الآبدين، بل حتى إشعار آخر أو إلى ان يثبت العكس، ولا يعدو الأمر ان يكون مسألة وقت ليس إلا. و قد يبدو الوقت طويلا جدا مقارنة بعمر الأفراد، ولكنه قصير للغاية إذا نظر إليه من زاوية تاريخ الشعوب.

اثنا عشر: جاء في ديباجة قرار مجلس الأمن رقم 1907 ضد اريتريا " طلب الاتحاد الأفريقي في اجتماع قمته الثالث عشر من مجلس الأمن فرض العقوبات على اريتريا ".

والمعلوم إن ميثاق الأمم المتحدة ينص على إن مجلس الأمن يفرض عقوبات بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة على دول ليس لأن منظمة إقليمية أو قارية تقدمت بطلب فرض عقوبات على دولة ما، وإنما اعتمادا على مواد محددة نذكر منها المادة 39 و41 و42، وذلك بعد التحري من المعلومات والتقارير التي ترفع إليه سواء من " فريق الرصد " أو من " لجنة العقوبات " التابعتين لمجلس الأمن ذاته. [64]

ثلاثة عشر: يتضمن القرار رقم 1907 فرض حظر الأسلحة على اريتريا، وهكذا يحؤول مجلس الأمن اريتريا من حقها الطبيعي في الدفاع عن النفس، خارقا بذلك وبصورة فادحة المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة التي تكفل للدول حق الذود عن النفس. والجدير بالإشارة إلى إن أثيوبيا لا تظل تحتل أراضي سيادية اريترية ضاربة عرض الحائط بقرار مفوضية ترسيم الحدود وغير مبالية بمناشدات مجلس الأمن نفسه. وعلاوة على ذلك، فان الحكومة الأثيوبية تشتري وتكدس الأسلحة الحديثة والثقيلة من اوكرانيا وغيرها من جهة وتواصل من جهة أخرى تهديداتها بشن حرب جديدة ضد اريتريا في محاولة للهروب إلى الأمام كل ما شعرت بتضاعف اهتزاز الأرض تحت أقدامها.